السمات العامة لنظام الديمقراطية

بقلم الأستاذ سلامه موسى

فى العام الماضى رأى العالم ثلاثة شعوب يقتل بعضها بعضا هى شعوب ألمانيا وفرنسا وإيطاليا . ولكن فى وسط هذا القتال نجد أمة صغيرة مؤلفة من الألمان والفرنسيين والإيطاليين هى الأمة السويسرية تعيش فى وفاق كأنها الدولة المثلى لهذه الشعوب المتقاتلة أو كأنها واحة السلام فى عالم توشك الحرب أن تحيله بالدمار صحراء قاحلة خالية من مؤسسات الحضارة. وإنما وصلت سويسرا إلى هذه الحال التى تغبط عليها لأن شعبها أو شعوبها أرادت أن تعيش فى سلام . وهى لم ترغب فى السلام فقط بل أرادته . وهنا يجب التمييز . لأن الرغبة عاطفية أما الإرادة فذهنيـة . ونحن حين نريد ينشط ذهننا ونفكر وندبر ونضع الترسيمات . ولذلك عنيت الأمة السويسرية بالترسيم والتخطيط . فوضعت الأنظمة التى تكفل السلام العام بين الألمان والفرنسيين والإيطاليين من سكانها الذين يبلغون أكثر قليلا من أربعة ملايين .

لا . بل أكثر من ذلك . فان الألمان يبلغون فى سويسرا ٣,٠٠٠,٠٠٠ والفرنسيين ٨٥٠,٠٠٠ والإيطاليين ٢٥٠,٠٠٠ . وكانت اللغات الرسمية للدولة إلى سنة ١٩٣٧ ثلاث لغات هى الألمانية والفرنسية والإيطالية . ولكنها زادت لغة فى هذه السنة ، لأن السويسريين وجدوا أن هناك أقلية تبلغ ٤٤ ألفا فقط تتكلم لغة تنزع إلى الرومانية القديمة فجعلوا لغات الدولة الرسمية أربع لغات . وهذا حرصا على هذا الاتحاد الديمقراطى أن تطفو على سطحه أية مشكلة صغيرة .

وفى الوقت الذى كانت تستعد فيه الدول الكبرى للحرب ونسمع الصيحات بل الصرخات المبحوحة عن الامبراطورية والاستعمار والأسواق والمواد الخامة والمنافـذ إلى البحر كانت سويسرا تعيش وتسعد برفاهية لا يبلغها حتى سكان الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن متوسط ما يملكه الفرد من الثروة فى سويسرا يزيد — أجل يزيد — على متوسط ما يملكه الفرد فى الولايات المتحدة . وحسبك أن تعرف أن الكناس فى شوارع المدن فى سويسرا يبلغ دخله السنوى ٢٢٣ جنيها . وإذا عرفت دخل الكناس استطعت أن تقيس دخل من فوقه . وهذا على الرغم من أن سويسرا لا تملك امبراطورية ولا مستعمرات ولا أسواقا ولا منافذ على البحر بل ولا مواد خامة مما تحتاج اليه الصناعات كالحديد والفحم والبترول . فكيف تم للسويسريين كل ذلك أو كيف اتفق لهم هذا التفوق ؟

اتفق لهم كل ذلك لأنهم عمموا النظام الديمقراطى على أقصى ما يسمح به روح العصر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع وليست سويسرا فذة فى هذا التفوق . فإنها تشترك فيه مع الأمم الديمقراطية الصغيرة فى اسكندناوة وهى دنمركا وأسوج ونروج. ولنعد إلى مرتب الكناس فقد قلنا إنه يبلغ ٢٢٣ جنيها فى سويسرا . وهو فى أسوج ٢١٠ جنيهات. وفى دنماركا ١٥٠ جنيها ولا نعرف مقداره فى نروج ولكن الأغلب أنه لا يقل عن ذلك كثيرا .

وهذا التفوق يحملنا على أن نبحث السمات العامة للأمم الديمقراطية . هـذه السمات التى أدت إلى هـذا الرخاء المـادى وأدت أيضا إلى ما لا نستطيع إحصـاءه بالأرقام من الرخاء النفسى والذهنى والاجتماعى .

ففى جميع الأمم الديمقراطيـة برلمـانات . والبرلمـان يؤلف عادة من مجلسين . ولكنه يؤلف أحيانا من مجلس واحد بالاستغناء عن مجلس الشيوخ . وحق التصويت وكذلك حق الانتخاب عامان يشترك فيهما الرجل والمرأة . وأحيانا يمكن للوزارة أن تترك البرلمـان وتلجأ إلى الشعب بالاستفتاء أى أنها تستفتيه فى مشروع معين. وفتوى الشعب فوق فتوى البرلمـان.

وأعظم ما يقوم به البرلمـان فى جميع الأمم الديمقراطية هو النقـد للحكومة . وصحيح إن الأعضاء يمكنهم أن يقدموا المشروعات لكى تناقش وتصير قوانين . ولكن المهمـة الأولى للأعضاء هى النقد . والحكومة الديمقراطية تمتاز بهذه الميزة وهى أنها لا تجيز النقد فقط بل ترحب به فى الصحف والمجالس البلدية (البرلمـانات المحلية) والبرلمـان .

وتمتاز الأمة الديمقراطية بالبرلمـانات الصغيرة أى المجالس البلدية . فان المـدينة تحكم نفسها وتعين شرطتها وتتولى التعليم أو بعضه وتبنى المنازل وتخطط الشوارع وتؤسس المستشفيات وتتوسع ما شاءت فى نشاطها المدنى . وهذه المجالس تدرب الجمهور على الحكم الذاتى وتشعره بتبعاته فى إصلاح مدنه وتوزيع العدالة بين السكان . والانتخابات للمجالس البلدية فى جميع الأمم الديمقراطية تحدث تنبها عاما وحركة ناشطة وتقسم الناخبين أحزابا لكل منها برنامجه فى الإصلاح المدنى . وهى تحدث وطنية محلية وكبرياء مدنية وشعورا بأن هـذه المكتبة العامة أو هذا الحمام أو ذلك التمثال أو تلك القاعة أو الكلية أو الحديقة قد اشترك الناخب فى تأسيسها وبذل جهدا فى الدعوة لهـا قبل ذلك . والمجلس البـلدى او المحلى نراه فى كل مدينة أو قرية . وقد تبلغ ميزانيته نحو أربعين مليون جنيه فى السنة كما نرى فى لندن أو نيويورك ، وقد لا يزيد على بضعة آلاف أو مئات من الجنيهات فى بعض القرى . ولكنه لازمة من لوازم الديمقراطية وهو يجسم الرأى القائل بضرورة الشورى وحرية النقد والحكم الذاتى والتبعة العامة بين السكان وأن الحكم للجماعة المتشاورة وليس للفرد المستبد .

على أن فكرة الشورى ورأى الجماعة لا ينحصران فى البرلمانات الكبرى أو الصغرى للأمة الديمقراطية . وإنما هما فكرة قد تشبعت بها الأمة فهى تمارسها فى جميع ألوان نشاطها متطوعة غير مضطرة. وأعظم برهان على ذلك انتشار الجمعيات التعاونية فيها . وجمعية التعاون هى شركة ديمقراطية بين جماعة من الناس المتوسطين أو الفقراء ، وهى تضع شروطا تمنع بها حيازة الأسهم الكثيرة التى تجعل أحد المساهمين فى مركز المستبد بسائر الأعضاء . وهذه الجمعيات نراها على طرازها الأمثل فى دنمركا حيث يحق لنا أن نقول إن حضارة الدنمركيين هى حضارة التعاون أى حضارة الفلاحين والفلاحات الذين يربون الطيور والخنازير والعجول والفراخ وينتجون البيض واللبن والجبن والزبدة ويبيعونها فى جماعات صغيرة منظمة بحيث يخرج الفلاح آخر العام وعنده من الدخل الذى ترده اليه جمعية التعاون التى ينتسب اليها ما يبلغ مقداره عشرين ضعفا لدخل فلاحنا .

وهذا الروح الاجتماعى نجد له مثالا آخر فى النقابة أى نقابة العمال الذين يشتركون معا ويؤدون أجرا صغيرا كل شهر لإيجاد هيئة تدافع عن شئونهم من حيث ساعات العمل والأجور ونحو ذلك . وبكلمة أخرى نستطيع أن نقول إن النظام الديمقراطى فى الأمة والحكومة يقتضى العمل بالجماعة لا بالفرد كلما أمكن ذلك .

ولكن العمل بالجماعة يقتضى حرية الاجتماع بل احترام الاجتماع . وهذا هو السائد فى جميع الأمم الديمقراطية . لأن الثقة متبادلة بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة . ونحن نعرف من اختباراتنا واختبارات غيرنا أن مدة الخطر وما يبعثه من توجس ووساوس تحد حرية الاجتماع أو تحظره على الأفراد . بل يبلغ المنع ألا يسير معا أكثر من ثلاثة أو خمسة فى الطريق. وفى الأمم التى تسير على الأنظمة الاستبدادية المنطفة أو الصارمة ينظر إلى الاجتماع بعين القلق إن لم نقل بعين الكرهة. وهو لذلك يحتاج الى إجراءات. ولكن الأمم الديمقراطية ، للاطمئنان الذى يسودها ولأن مبدأ الحكم بالشورى والترحيب بالنقد من المجتمعين سائدان ، ترضى بحرية الاجتماع. وليس هذا الاجتماع مقصورا على جمعية التعاون أو النقابة للعمال ولكنه يتجاوز ذلك الى إيجاد أية جمعية ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

وسمة أخرى تنتج عن كل هذا الذى ذكرنا هى احترام الرأى والعقيدة فى جميع الأمم الديمقراطية . فلكل انسان الحق فى أن يرتئى ويعتقد ما شاء . وليس معنى هذا أنه يمكنه أن يمارس ما يعتقد أو يرتئى . فقد يرتئى أحدنا أن الناس لو ساروا فى الشارع عراة لكان أجمل لقوامهم وأنفع لصحتهم . فهو حر فى الدعوة الى هذا الرأى . ولكنه ليس حرا فى أن يسير فى الشارع عريان إلا بعد أن تستفيض دعوته ويقبلها الجمهور ويسن لها قانون . فحرية الدعوة لنظام معين من الحياة هى غير حرية الممارسة لهذا النظام . وهنا نجد فوارق دقيقة للتمييز بين الدعوة والممارسة .

وهـذا الاحترام للرأى أو العقيدة ينتهى باحترام الجماعات أو الأقليات الصغيرة . كهذا الذى رأينا حين عمدت حكومة الاتحاد السويسرى سنة ١٩٣٧ إلى احترام الأقلية التى يتكلم أفرادها بلغة تنزع إلى الرومانية فاعتبرت لغتهم من اللغات الرسمية للدولة مع أنهم لا يزيدون على ٤٤,٠٠٠ والاضطهاد الذى نراه فى بعض الأقطار الاستبدادية للأقليات نجد إزاءه تسامحا تاما للاقليات فى الأمم الديمقراطية .

وجميع الأمم الديمقراطية تعيش من حيث الاقتصاديات فى نظام المباراة فى الكسب — اذا استثنينا ماعندها من جمعيات التعاون ، ولكن هذا النظام على ماينتجه من تعطل وفاقة قد أنتج أيضا الرغبة فى معالجة المساوئ التى تنشأ عنه . فوجدنا العناية فى جميع الأمم الديموقراطية بالتأمين من الفقر والتعطل والمرض . كما وجدنا العناية بزيادة الكسب للطبقات الدنيا . ومثال الكناسين الذى أوردناه فى أول هذا المقال يدل على ذلك .

وهذه العناية الديمقراطية بالطبقات الفقيرة تختلف أغراضها وألوانها . فقـد أوجدت فى بريطانيا فى العشرين من السنين المـاضية ثلاثة ملايين ونصف مليون منزل جديد بنتها الحكومة أو المجالس المحلية أو الشركات والجمعيات بمعاونة الحكومة . وهذه العناية أوجدت شركات التعاون فى دنمركا والتعليم الجامعى العالى بالمجان أو مايقرب من المجان للعمال والفقراء . وأوجدت المعونات السخية التى تزيد على ستة أو سبعة آلاف مليون جنيه فى الولايات المتحدة لمعالجة التعطل .

وقـد نجد فى الأمم الديمقراطية الكبيرة مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا تفاوتا عظيما فى الثروة الفردية بين الطبقات الثرية والطبقات الفقيرة . لأن وفرة الانتاج فى الأولى واتساع الأمبراطورية فى الثانية يسمح بهذا التفاوت . ولكن الأمم الديمقراطية الصغيرة مثل سويسرا أو أسوج ودنمركا وهولندا تجعل هذا التفاوت صغيرا كما نرى مثلا فى بعض المرتبات فى دنمركا :

مرتب الكناس ١٥٠ جنيها فى السنة .

« معلم المدارس الابتدائية ٢٤٠ جنيها فى السنة .

« الأستاذ فى الجامعة ٥٠٠ جنيه فى السنة .

« المستشار فى محكمة عليا ٦٠٠ جنيه فى السنة .

هذه هى بعض السمات الديمقراطية . وهى سمات اذا تعمقنا فى أسبابها ونتائجها وجدنا أنها ترجع الى الإرادة الحازمة فى تعميم العدالة التى انبعثت بأن صانت هذه الأمم من الانقلابات الخطيرة والثورات الدموية . وعممت الرفاهية الاقتصادية وقربت بين الأغنياء والفقراء فزال التفاوت الكبير بينهما .

سلامه موسى